



PROVISIONAL

A/37/PV.93
13 December 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرجي مؤقت للجلسة الثالثة والتسعين

المعقودة بالعقر ، في نيويورك
يوم الثلاثاء ، ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(هنغاريا)

السيد هولاي

الرئيس :

- سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٣] (تابع) : مشروع قرار
- الحالة في الشرق الأوسط [٣٤] (تابع) : تقارير الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفووية للكلمات المطقة لغيرها ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فيعني ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد عضواً الوفد المعنى خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شئون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza

82-63553/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)

سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا : مشروع القرار (A.37/I.46/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل ليبيا لمصر غر شروع القرار (A/37/I.46/Rev.1)، والذى يتضمن نداء آخر من أجل الرأفة بالمقاتلين في سبيل الحرية في جنوب افريقيا .

السيد التريك (الجماهيرية العربية الليبية) : اسمحوا لي ان اقدم بصورة مختصرة مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/37/I.46/Rev.1)، الذى كان لوفد بلادى شرف تقدمه بالنيابة عن المجموعة الافريقية التي لبلادى شرف رئاستها خلال شهر كانون الاول / ديسمبر الحالى .

ان مشروع القرار الذى بين ايدينا يتناول مسألة انسانية تتميز بطابع الاستعجال، اذ ان احكام الاعدام صادرة ضد المناضلين من اجل الحرية الستة المذكورين في القرار ، وليس هناك ما يمنع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا من تنفيذها في اية لحظة ، وهذا ما دعا الى الاصرار على بحث المسألة والنظر في مشروع القرار المقدم .

اننا جميعا ندرك شرور وما سي سياسة الفصل العنصري التي تمارس في جنوب القارة الافريقية ، ولقد اختتنا منذ ايام المناقشة العامة حول البند المتعلق بسياسة الفصل العنصري التي يتبعها نظام جنوب افريقيا ، ولقد اتيحت الفرصة لكافحة الوفود ، ومن بينها وفد بلادى ، للاعراب عن رأيها وتوضيح المأساة الناتجة عن تلك السياسة ، وعلى ذلك نسوف لن ادخل في تفاصيل الموضوع . وكل ما اريد ان اقوله هو ان احكام الاعدام التي يتناولها مشروع القرار تأتي في اطار تعزيز حملة القمع والاضطهاد التي يتعرض لها المواطنون المناوئون لسياسة الفصل العنصري في جنوب القارة وخاصة اعضاء المجلس الوطني الافريقي ، ان تلك الاعمال تؤكد استهثار النظام العنصري وتحديه للمقرارات والنداءات المتكررة الصادرة عن المجتمع الدولي .

ان مشروع القرار المطروح على الجمعية العامة يتناول مسألة انسانية صرفة وهو لا يهدف سوى محاولة انقاد بعض المناضلين الابرياء الذين لا ذنب لهم سوى معارضتهم لسياسة الفصل

العنصري التي يتبعها نظام الأقلية في جنوب القارة الأفريقية ومطاليبهم بالحرية والعدل والمساواة وهم بذلك يعبرون بوضوح عن ارادة المجتمع الدولي ورفضه لسياسة الفصل العنصري التي ادانتها هذه الجمعية أكثر من مرة واعتبرتها جريمة ضد الإنسانية .

ان مشروع القرار يشير في فقرات الدبياجة الى رفض استئناف احكام الاعدام الصادرة ضد ثلاثة من اعضاء المجلس الوطني الافريقي وقلق الجمعية العامة البالغ لعدم استجابة سلطات جنوب افريقيا لنداء الجمعية العامة من اجل الرأفة الوارد في قرارها ١/٣٢ بتاريخ ١ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ ، بشأن ثلاثة مقاتلين اخرين في سبيل الحرية ، كما يشير الى ان استمرار القمع ضد معارضي الفصل العنصري واعدامهم ستكون له تداعج وخيمة .

وفي فقرات المنطوق تطلب الجمعية العامة الى السلطات في جنوب افريقيا عدم المضي في اعدام المقاتلين الستة في سبيل الحرية والمذكورين في القرار ، وتخفيف احكام الاعدام في اقرب وقت ممكن ، كما توصي مجلس الامن ان يوجه نداء الى السلطات في جنوب القارة الأفريقية من اجل استخدام الرأفة لكي لا تمضي قدما في اعدام اعضاء المؤتمر الوطني الافريقي الستة . كما ترجو من الامين العام احالته القرار الى سلطات جنوب افريقيا قبل يوم ١٥ كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٨٢ .

نظراً للصيغة الانسانية الصرف لمشروع القرار فاني اناشد الجمعية العامة اعتماده دون تصويت ، كما اناشد الدول الاعضاء في الجمعية العامة ، بذل كل ما في وسعهم ، وما في امكانياتهم من اجل تخفيف حكم الاعدام الصادر على هؤلاء الابرياء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة الان للممثلين الذين يودون تعليل تصويتهم قبل التصويت . واذكر الوفود بان تعليل التصويت يجب ان يقتصر على عشر دقائق وان يدللي به المعاون من اماكنهم .

السيد ليختنشتاين (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

ان وفد الولايات المتحدة يؤيد الهدف الإنساني الذي يرمي اليه مشروع القرار المطروح علينا . كان يمكن ان ننضم وكما نتمنى ان ننضم الى توافق الاراء لصالح نداء انساني صريح من الجمعية العامة من أجل الرأفة بأولئك الاشخاص المحكوم عليهم بالاعدام . ولكن من المؤسف ان واضعي مشروع القرار قد اختاروا ان يصيغوا النداء في صياغة مفترضة ، وراءها دافع سياسي وان استخدام مثل هذا الاسلوب الخطابي في مشروع قرار كان يمكن للجمعية العامة ان تتحدث عنه في صوت واحد لا يعتبر فقط امرا لا داعي له وانما ايضا يتوجه لتفويض جدية القضية المطروحة علينا ، وفي الواقع ، يلقي بالشكوك على الهدف الإنساني الذي يرمي اليه القرار ذاته . ومن ثم ، رغم اننا على اتفاق تام مع مشاعر القلق الإنسانية التي ينبغي ان تشترك الدافع الوحيد لمشروع القرار ، فإن الولايات المتحدة سوف تضطر الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار .

السيد البورنوز (اكوارور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان اكوارور مثلها

مثل كثير من دول أمريكا اللاتينية قد ايدت دولا طوال العشرين عاما الماضية الشعوب الشقيقة في افريقيا عن طريق اتخاذ قرارات حول الموضوع لا تتجلّى فيها المأساة المؤلمة لشعب جنوب افريقيا فقط بل ايضا التهديد الخطير والدائم للأمن والسلم الدوليين . وهذا موقف يستحق الاهتمام وينبغي ان يخضع للمعوقبات وفقا لالفصل السابع من العيثاق .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/37/I.46/Rev.1 الذي يعرض علينا تحت البند الثالث والثلاثين والذي يتضمن نداء اخر من اجل الرأفة والذي يحمل طابعا انسانيا لصالح المقاتلين في سبيل الحرية ، أود أن أوضح ان دستور اكوارور ، وهو محصلة لاستفتاء حرر ينص في المادة ٤ على :

" ان دولة اكوارور تشجب اي شكل من الاستعمار ، او الاستعمار الجديد ، او التمييز العنصري او التفرقة وتعترف بحق الشعوب في تحرير نفسها من الانظمة القومية " .

وحيث ان بلدنا يزهو بموارده البشرية ، التي هي نتاج لاندماج اعراق مختلفة واسهامات ثقافية ، فان الفصل العنصري يعتبر جريمة ضد الانسانية ، اذ انه واحد من اكبر الاشكال العنصرية خزيانا ، حيث ان مكان تأسيسه ونشأته بلد يدعى بأنه متحضر وبأن زعماء الحاليين ينحدرون من أولئك الذين استوطروا الاراضي الافريقية وادعوا ان هدفهم جلب المدنية والعدالة اليها .

ان المادة ١٩ من الدستور السياسي لاكورور تتضمن من بين الضمانات التي تمنحها لكل افراد الشعب :

" حرمة الحياة ، والسلامة الشخصية ، والحق في التنمية الاجتماعية والارببية الكاملة ويحظر اي تعذيب او اي معاملة مذلة او سهينة وليس هناك حكم بالاعدام " .

ومن ثم فاننا سوف نصوت لصالح مشروع القرار A/37/I.46/Rev.1 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل الجمعية الان لاتخاذ قرار بشأن مشروع القرار A/37/I.46/Rev.1 . وقد طلب اجراء تصويت مسجل . تم اجراء تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بلجيز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بولتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيميلوروسي ، الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القرم ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطي ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكورور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فنلندا ، فوتينا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية ، الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ،

العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسندرن ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سريلانكا ، السودان ، سوازيلندا ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لمريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية ترانسنيجرا ، اوروجواي ، فنزويلا ، فيتنام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،

المعارضون : لا احد .

المتنعون : الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٢٧ صوتا دون معارضة وباستثناء واحد عن التصويت (القرار

*) ٦٨/٣٧

الرئيسين (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة للممثليين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم .

* بعد ذلك أبلغت فود بنتا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الكويت ، وليسوتو ، وموريشيوس الامانة العامة بأنها كانت تنوى التصويت مؤيدة .

A/37/IV.93
8

السيد ويات (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان وفد

بلادى قد صوت مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I.46/Rev.1 . وقد كان دافعنا انسانيا محضا ، ولكن ، كما شرح وفد بلادى بعد التصويت على مشروع مشابه في الاول من تشرين الاول /اكتوبر ، ان لدينا شكوكا عميقة بشأن اذا ما كانت صيغة مشروع القرار الذى اعتمد الان قد حسبت على افضل وجه لتحقيق اهدافه .

وان الغرض من القرار هو تشجيع رئيس جمهورية جنوب افريقيا ان يمارس حقه في الائمة . فهل مقدمو القرار مقتنعون بان اللغة التي اختاروها مثالية من اجل تحقيق هذا الفرض ؟ هل يحتمل ان تكون مقنعة بصفة خاصة لسلطات جنوب افريقيا ؟ ان هذا امر يجب ان تتروى فيه الجمعية العامة في حالة اية مشاريع قرارات اخرى من هذا النوع .

واخيرا ، ان وفد بلادى قد ابلغ ، كما حدث من قبل ، بيان يسجل ان تصويته لصالح القرار لا ينطوى على اي تعقيب على قيمة اجراءات المحاكمة التي تم على اساسها ادانة الاشخاص الذين ادينوا . كما أن هذا التصويت ليس حكما مسبقا على موقفنا بالنسبة لاي اجراءات لمجلس الامن مثل ما تمت الاشارة اليه في الفقرة الثانية من المنطوق .

السيد لا سارتي (اوروجواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان وفد اوروجواي

قد صوت مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/37/I.46/Rev.1 ، آخذا في الاعتبار ثلاثة فرضيات رئيسية ؛ اولا ، تلك الطبيعة الانسانية السامية لمشروع القرار ؛ ثانيا ، معارضة بلادى الشديدة لعقوبة الاعدام ، واخيرا ، ادانة اوروجواي المستمرة لسياسة الفصل العنصري .

ومع ذلك فان وفد بلادى يود ان يصادق على التحفظات التي تم الاعراب عنها على اعتقاد القرار ١/٣٧ خلال هذه الدورة .

البند ٣٤ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في الشرق الاوسط: تقارير الامين العام (A/37/169-S/14953 و A/37/525-S/15451 و Add.1-3)

السيد الفنال (الجمهورية العربية السورية) : ان القضية التي نبحثها

اليوم ، اي الوضع في الشرق الاوسط ، ماهي في الواقع الا آفات الصهيونية وطبيعتها العنصرية التوسعية وما ارتكبه وترتكبه من جرائم ضد السلم والامن الدوليين . لقد اضحت اسرائيل تشكل باعتراف الجميع الخطر الاكبر الذي يهز اركان كرتنا الارضية ، مهددا باختطاف امن وحياة الشعوب ، مندرا العالم بأسره بامكانية الدمار الشامل ؛ حيث برهمت الادارة العسكرية الاسرائيلية للعالم مرة اخرى ، خلال هذا العام ، ان طموحاتها ونزعاتها العدوانية وتكريسها لكل قدراتها الذاتية والمستوردة بمقدورها تصدير الموت والدمار الى ارجاء الشرق الاوسط كافية وما تصرفها الارعن والمجنون صيف عام ١٩٨٢ الا برهان جديد على ان العقلية الصهيونية ترى في الدمار وفي الدماء العربية مصدر الطاقة الاساسي لحيويتها العدوانية .

ومن المؤسف ان تستمر الولايات المتحدة الامريكية بعد كل الدماء التي اريقت والخراب الذى حل - ان تستمر هذه الدولة العظمى في دعم الصهيونية عسكريا وسياسيا وماليا واعلاميا وهي على علم مسبق بأن هذا الدعم يهدى الوجود العربي ايضما وجدا . وتدعى الولايات المتحدة بأنها لا تستطيع كبح جماح ربيبتها ولكن كلنا يدرى بأنه ما كان يمكن لاسرائيل ان تنفذ مفاسداتها العسكرية منذ عام ١٩٦٧ حتى يومنا هذا ، لولا الطاقات الامريكية بمختلف اوجهها . نعم ، ان للصهيونية دورا ضاغطا في امريكا تقوم به لتحويل هذه الطاقات لصالح اسرائيل . ولكن الادارات الامريكية المتعاقبة تسابق لا سباب استراتيجية واقتصادية ذاتية لتشجيع وتحريض اسرائيل على الهيمنة ، حيث انه من خلال هذه الهيمنة تبقى اسرائيل القاعدة العسكرية الاولى في المخطط الاستراتيجي الامريكي ، الذي يستهدف ابتلاع المزيد من الحقوق والمصالح القومية للشعب العربي .

لقد ارادت الولايات المتحدة من ان نصدق مزاعمها بأنها غير حرة باتخاذ قراراتها الخارجية الخاصة بمنطقة الشرق الاوسط ، وكذنا جميعا ان نصدق هذا الزعم ونشفق على هذه الدولة العظمى التي تسيطر على مقدراتها اقلية ليست حتى اكبر الاقليات حجما . الواقع ان التحليل الدقيق لهذا الوضع يدل على ان هذا الزعم قد ضخم بما يتجاوز الواقع ، وذلك لاقناع العرب وغيرهم بالآ يحملوا الولايات المتحدة مسؤولية ما جرى ويجرى في الشرق الاوسط . وعلى سبيل المثال ، كانت امريكا على علم مسبق بالعدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ على ثلاث دول عربية ، فماذا فعلت امريكا لايقاف هذا العدوان ؟ بل كلنا مطلع على سياستها لتعزيزه وانجاحه وحمايته والاستفاده من آثاره حتى اليوم وحتى هذه الساعة . كما ان كلنا يعلم ان واشنطن كانت على علم بأغراض اسرائيل في لبنان ، فماذا فعلت لايقاف هذا العدوان الذي بدأ في ٦ حزيران / يونيو ويستمر حتى الساعة ؟ ونكتفي بالعودة الى تصريح الرئيس السابق كارتر بهذا الصدد الذي أكد فيه بأن الادارة كانت على علم مسبق بما سيحدث . وماذا فعلت الادارة بعد وقوع العدوان لودعه وايقافه ؟ لم يكن من واجب الولايات المتحدة ان تغيى بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الامن (٥٠٨) (١٩٨٢) .

و ٥٩ (١٩٨٢) وتقول لا سرائيل "كفى"؟ بل بالعكس ، استغلت الولايات المتحدة مأساة شعبي لبنان وفلسطين لتحقيق لا سرائيل غاياتها . ألم يكن خروج منظمة التحرير الفلسطينية من مدينة بيروت مطلباً من مطالب شارون حقته له واشنطن؟ ألم يكن دخول القوات الإسرائيلية إلى بيروت حلم بيفين باحتلال عاصمة عربية غضت عنه الولايات المتحدة نظرها حتى تم ووقعت الواقعة ، فأريقت دماء بريئة خلال مجازر صبرا وشاتيلا اللتين سجلهما التاريخ في سجل الجرائم ضد الإنسانية ، وأبقيت إسرائيل في لبنان كقوة احتلال لتأجيج الحرب الأهلية من جهة ومنع قيام وفاق وطني سليم من جهة أخرى .

نتساءل هل القوة الضاغطة اليهودية في الولايات المتحدة هي حقاً المانع من إعادة الهدوء والاستقرار في لبنان أو أن مخططي السياسة الأمريكية في واشنطن يبغون استكمال ما يسمى بالنصر الإسرائيلي الجديدي بنصر سياسي لهم وللمعتدى على حساب العرب في الشرق الأوسط؟ لقد كفر اليهود الأمريكيون أنفسهم بمنطق الاختباء وراء (القوة الضاغطة اليهودية) فاول امس فقط سمعنا احد رجال الدين اليهود هنا الحاخام الكساندر شندلر وهو معروف بقناعاته الصهيونية يستغيث في مدينة دنفر بخطاب امام "مجلس مدراء اتحاد رجال الدين اليهود" قائلاً ، واقتبس من صحيفة النيويورك تايمز يوم الاحد في ٥ كانون الاول / ديسمبر :

ثم تكلم بالإنكليزية

" ان كثيراً من اليهود الأمريكيين قد غرسوا في إسرائيل ، كما لو كانوا جهاز للكل الصناعية ، معجزة علمية هي التي تجعلهم على قيد الحياة وبالنسبة لكثير من اليهود الأمريكيين فقد أصبحت إسرائيل بمثابة " معبد " واصبح رئيس وزرائهم بمثابة الحاخام . ان اراءهم ازاً القضايا الدولية والوطنية تحدد وفقاً لمعايير ما اذا كانت طيبة او سيئة لإسرائيل؟ ".

تكلم بالعربية

وأكمل حديثه بقوله ان على الأمريكي من الديانة اليهودية ان يصفى الى نداء الفقر والضعف في بلده بدلاً من ان يجعل من إسرائيل قضيته الاولى وتساءل :

ثم تكلم بالإنكليزية

" ان الفقر والضعف في الولايات المتحدة الأمريكية يصرخون طلباً للعون ،

فهل سوف نهملهم او سوف نصم اذانا طالما نرى ابتسامة الرئيس ريفين ترتسس
على وجهه عند ما يتحدث عن اسرائيل " .

شم تكلم بالعربية

وهنا قد ارتفع صوت الحاخام شنايدر ليؤكد ما قلناه بان اللوبي اليهودي رغم قوته ليس هو الفول الاوحد الذي يبني ارادته على الادارة الامريكية . فما هي الحقيقة اذن ؟ هل هي المصالح الاحتكارية او الاستراتيجية العسكرية الامريكية التي تدمر الشرق الاوسط من خلال اسرائيل متذرعة بضعفها ازاء هذا اللوبي المفزع ، ام ان الادارات الامريكية تضخم هذا الفول لتبرئ نفسها امام قطاعات من الرأى العام - التي مازالت تتوهם بـ ان لولا ذلك اللوبي ل كانت الولايات المتحدة صديقة للعرب ، وان لمن نبيل الاخلاق ان يتفهم الانسان العربي اسباب عجز واشنطنون فيعذرها بسبب الضغط اليهودي .

ولكن الحقيقة تكمن في ان (اللوبيات) المختلفة تقوى وتضعف ، تخلق او تموت بمشيئة الادارة الامريكية ، ووفقا لمصالحها وهي مصالح تمثل التحالف العسكري الصناعي في هذا البلد .

هناك ادعاء بان الولايات المتحدة الامريكية تملك وحدتها مفتاح السلام في الشرق الاوسط؛ الا ان الواقع يدل بانها تعمل من اجل فرض "سلام امريكي خالص" يقوم على مكافحة المعذى الاسرائيلي وذلك على حساب الحقوق العربية ومصالح امتنا من جهة ، وعلى بسط التحكم والهيمنة الامريكية على منطقة الشرق الاوسط ككل وتسخيرها لتحقيق اغراض الاستراتيجية الامريكية على الصعيد العالمي من جهة اخرى . ان هذا المنطق مرفوض كليا من امتنا حيث ان العرب يدركون ادراكا كاملا بان العدو الحقيقي يتجسد باسرائيل فقط باسرائيل وليس هناك خطر يهددهم سوى خطر اسرائيل .

وما المخططات الاستراتيجية الأمريكية التي رتبت وترتبت بالتعاون مع إسرائيل لا موجهة ضد المصالح القومية العربية فلا يمكن لهذه المصالح أن تتفق مع المصالح الأمريكية بشكل متوازن . ولقد سبق أن قلنا بأننا لسنا حادة المصالح الأمريكية التي تتناقض رأسياً مع مصالح أمم العربية . فعلى الولايات المتحدة أذن أن تفهم الحقيقة وتعي بأن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا إذا ما تمكن العرب من خلق توازن استراتيجي من خلال قدراتهم وامكانياتهم ، وهذا بالفعل ما تحدّيه واثنتين طالما ان منطلقتها هو الميئنة المباشرة وغير المباشرة .

ولم تكن كامب ديفيد كما يدعون ، خطوة نحو السلام ، بل كانت تحريضا على الحرب والعدوان وعزل قدرات مصر في معاذهلة التوازن ، وباختلال هذا التوازن تجرأت إسرائيل على اعلان القدس عاصمة ابدية لها ، ثم تحدث العالم بضم الجولان ، وعادت فشنست الحرب على لبنان مرتكبة ابشع الجرائم واكثرها وحشية . واليوم تستفيد الولايات المتحدة من تقييم فعالية اسلحتها المستقدمة التي استخدمتها إسرائيل ضد قوات الردع العربية كما استخدمتها في قتل ما لا يقل عن الثلاثين ألف مدني عربي . وفي الأسبوع الماضي سمعنا بزيارة بعثة عسكرية من البنتاغون الى إسرائيل لتبادل المعلومات حول فعالية اسلحة الفتاك والدمار - وفي ذلك ما يبرهن على ان السلاح الامريكي الذى يصدر خلافا للقانون الامريكي نفسه قد جعل من لبنان مسرحا للتجارب . هل يتفق هذا التصرف مع المصالح العربية حتى تحرر امريكا ايها العرب وغيرهم بانها صديقتهم .

اضافة الى كل ذلك ، فإن مؤامرة كامب ديفيد التي تسعى واشنطن الى تطويرها قد ساعدت سرائيل على تصعيد الاستعمار الاستيطاني في كل من الضفة الغربية وغزة والجولان وذلك لخلق واقع تتذرع به لعدم الانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس . فقد استولت سرائيل حتى الساعة على ٤٥ في المائة من اراضي الضفة ووزعت ١٣٩ مستعمرة في الضفة وغزة و ٣٢ مستعمرة في الجولان . أما في مدينة القدس ، حيث يمارس الاستيطان بشكل اخر فلقد نقلت حوالي ٩٠٠٠ مستعمرا الى القسم من المدينة الذي تم ضمها و ٣٠٠٠ اخرين الى ما يسمونه (ناحال) او مستعمرة عسكرية ، بهدف خنق الوجود العربي في المدينة ومحاصرتها من جميع اطرافها . ولقد صرخ بيفين ، الارهابي الاكبر مرارا

انه في " اية مفاوضات في المستقبل على معايدة سلام ما بين اسرائيل وجيروانها فان اسرائيل سترفض نزع اية مستعمرة يهودية " .

ولاحقه المجرم شامير ليؤكد " ان اسرائيل لم توقع اتفاقيات كامب ديفيد وليس في نيتها التخلص عن يهودا والسامرة وغزة وانه لا توجد قوة في العالم باستطاعتها ان تفصلنا عن هذه المناطق " .

وبذات اسرائيل منذ احتلالها لجنوب لبنان باقامة فروع لشركة طيرانها المفلسة ، واستسعت فروعها لمصارفها ، ومنعت الزراع اللبناني من تصريف منتجاته ، وذلك بهدف تصريف المنتجات الاسرائيلية الباهظة الثمن في أسواق لبنان . وبينت منشآتها غير المؤقتة وبذات استغلال مياه اللبناني لصالحها وكل ذلك يدل على ان اسرائيل في نيتها التوسع في جنوب لبنان تنفيذاً لمخططات وضعت في الخمسينيات .

لواردنا الدخول في تفاصيل ما فعلته وتفعله اسرائيل بهدف تهويد مناطق من الشرق الاوسط ، ولو اردنا ان نخصي ممارساتها المخالف لأبسط مبادىء القانون الدولي - وسردنا كل ما بذلتة وتبذلتة من جهود لتفويض اية فرصة للسلام لكتابنا المجلدات . ان اسرائيل تشتري الوقت على حساب ارواح ومستقبلات العرب مدعاومة بالمعاطلات الامريكية رغم ادعائهما واشنطن بانها حريصة على ايجاد حل عادل و دائم لازمة الشرق الاوسط .

نعود ونكرر ، ان العرب يؤمنون بالسلام والعدل وبالحق ، الا ان ايمانهم لا يعني تخلיהם عن حقوقهم الثابتة . ان مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس اعلن برنامجاً للسلام يقوم على المبادئ التالية : اولاً ، الانسحاب الشامل من جميع الاراضي العربية المحتلة . وثانياً ، الاقرار بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في العودة وتقدير المصير وبناء دولة المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية مثله الشرعي الوحيد . وثالثاً ، يضع مجلس الامن ضمانات السلام ، ويقوم المجلس بضمان تنفيذ تلك المبادئ . وهذه المبادئ مبنية على اساسين هما :

١ - قرارات الامم المتحدة ذات الشأن .

٢ - ايمان العرب بأهمية السلام وضرورته للمجتمع الدولي .

ان العرب وهم يعلّمون هذه المبادىء التي اعترفت بها الام المتحدة وغالبية دول العالم يدركون جيدا ان اسرائيل لا تبحث عن سلام يقوم على الحق والعدل وانما عن استسلام تفرضه بالقوة والعدوان والقهر .

اننا واثقون اليوم اكثر من اي يوم مضى ان العرب سيقهرون المعتدى ، وسيناضلون بكل الوسائل لاستعادة حقوقهم والتصدى للعدوان لأنهم بذلك لا يدلون عن حقوقهم ومصالحهم وكرامتهم فقط ، وانما يدافعون ايضا عن حقوق ومصالح وكرامة جميع الامم .

ان نضالنا ضد العدوان لن تشينه قوى المعتدى ، بل ستزيده تصاعدا وتصميما ، واننا واثقون ان امتنا رغم ما تعانيه اليوم ستوحد جهودها وامكانياتها لدفع العدوان والظلم وتحارب الذل والاستعباد .

ان دول الام المتحدة مطالبة اليوم بوقف واضح محدد لحماية الامن والسلم الدوليين ولحماية الميثاق ، وهذا يتطلب قرارا يتضمن : أولا ، وقف التعامل بكل انواعه بين دول المنظمة الدولية وبين اسرائيل . ثانيا ، الطلب من الولايات المتحدة الامريكية وقف جميع اشكال المساعدات العسكرية والاقتصادية والسياسية لاسرائيل . ثالثا ، صدور قرار بالفاء القرار رقم ٢٧٣ لعام ١٩٤٩ الذي قبلت به اسرائيل عضوا في الام المتحدة . رابعا ، تقديم جميع اشكال الدعم والمساعدة للدول العربية للتصدى للعدوان ومواجهته .

ان قرارا بهذا الاتجاه ليس من شأنه ان يروع العدوان فحسب وانما من شأنه ان يعزز دور المنظمة الدولية ويمنع تهديد الامن والسلام ليس في منطقة الشرق الاوسط فحسب بل وفي العالم كله .

ان المستقبل القريب والبعيد ينذر ، بسبب رعونة اسرائيل ومحاطلة واشنطن ، بانفجارات خطيرة لن تتحصر آثارها على منطقتنا فحسب وانما ستمتد لتشمل العالم بأسره . فمنطقتنا الواقعه بين ثلاث قارات والتي تمر من خلالها شريين العالم والتي تكتنز اكبر احتياطي للطاقة

التي تنوى اسرائيل الاستيلاء عليها . ان شعوب منطقتنا لم تعد قادرة على التحلی بالصبر امام المخاطر التي تحيق به ، فعلى المنظمة الدولية ولا سيما مجلس الامن ان ينفی بالالتزامات فييداً فوراً بفرض احكام الفصل السابع من الميثاق والا فلقد بدأنا نتسائل عن جدوى استمرار المنظمة الدولية ونشك بقدراتها على الالتزام بالاغراض والمهادى السامية التي خلقت لحمايتها وفي مقدمتها ازالة العدوان .

السيد راز (هنفاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هنا هو عام آخر قد انقضى ولا تزال أزمة الشرق الأوسط بعيدة عن أن تسوى . إنها ما زالت تمثل بؤرة ساخنة للتوتر وتعرض للخطر ليس أمن المنطقة فحسب ، بل أيضاً السلم العالمي .

إن الموقف الخطير الآخر في التدهور في الشرق الأوسط يبعث قلقاً للعالم كله . إن أية تسوية شاملة وعادلة ودائمة إنما تمثل أحدى المهام الصعبة التي تواجه المجتمع الدولي في يومنا هذا . لقد ظلت مشكلة الشرق الأوسط عبئاً ثقيلاً بالنسبة لسياسة العالمة . ولقد اخفت كل الخطوات لحلها . ومن بين المحاولات التي ترمي إلى تسوية هذه الأزمة التي طال أمدها ، يوجد العديد من القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة وغير ذلك من محافل الأمم المتحدة . لكن تلك القرارات التي تدين إسرائيل لسياساتها العدوانية القائمة على التوسيع وتطالبها بالتخلي عن تلك السياسة الخطيرة غير المشروعة ، ظلت دون تنفيذ . لقد أغفلت إسرائيل جميع النداءات التي وجهها إليها مجتمع الدول ، ورفضت الالتزام بالمعايير ذات الصلة بالقانون الدولي وأحكام قرارات الأمم المتحدة .

بعد أن اقترفت سلسلة من الأفعال العدوانية في الحروب العربية - الإسرائيلية الأربع التي اندلعت منذ ١٩٤٨ ، وبعد أن أعلنت القدس عاصمتها الأبدية ، وبعد أن قصفت المنشآت النووية العراقية ، اتخذت إسرائيل في العام الماضي اجراءين أكثر قسوة حيث ضمت في كانون الأول / ديسمبر الماضي مرتفعات الجولان السورية ، ومنذ نصف عام مضى قام جهاز الحرب الإسرائيلي بغزو لبنان واحتل عسكرياً جزءاً كبيراً من دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة . إن آخر اجراءين اتخذتهما إسرائيل كانوا بمثابة دليل على السياسة العدوانية والتوسعية لestate الدولة .

وفي ضوء هذه الخطوات التي اتخذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ، ينبغي أن يكون واضحاً للجميع أن جذور النزاع العربي الإسرائيلي بالنسبة لأزمة الشرق الأوسط وفي الوقت ذاته العقبة الرئيسية في طريق حلها ، هي سياسة إسرائيل التي تقوم على أساس المطامح المخزية لإقامة إسرائيل الكبرى والتي ترمي إلى دعم آثار العدوان الذي ارتكبه ضد الدول العربية المجاورة . هذه حقيقة ، ولا يمكن لأجهزة الدعاية الإسرائيلية أن تغير منها .

بينما اعترف المجتمع الدولي منذ أمد بعيد بالطابع الحقيقى للمحاولات الاسرائيلية والمخاطر التي تسطو عليها ، توصل جزء كبير من السكان الاسرائيليين في الآونة الأخيرة الى نتيجة مؤدها أن مجرى السياسة الاسرائيلية يتنافى مع مصالحهم الأساسية أيضا . هذا الوعي الآخذ في التزايد قد وجد تعبيرا في ذلك الاحتجاج الكبير داخل اسرائيل ضد قسوة العمل العدوانى الذى قامت به اسرائيل أخيرا ضد لبنان والفلسطينيين في ذلك البلد .

من المعروف جيدا الجميع الحاضرين هنا ان اسرائيل لم تكن ل تستطيع انتهاج سياسة العدوانية التوسعية ، ولا أن تتهم مارا القانون الدولي وأن تتهدى سلطة الأمم المتحدة بالتحدى المستمر لقراراتها . وأن تتجاهل في عناصر الرأى العام العالمي ، لم يكن في استطاعتها أن تفعل كل هذا دون ذلك الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي المتوج الذى تتلقاه من حليفها الرئيسي ، ودون ذلك التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية .

وكما اتضح بكل جلاء مرة أخرى فياقتراح الأمريكي في ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ بشأن وسائل وسبل تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، فان واشنطن سعيا منها الى تحقيق مطامحها ، تقف الى جانب اسرائيل منذ أمد بعيد . ومن مظاهر ذلك التعاون الوثيق الجدير بالذكر ما حدث في الماضي غير البعيد ، من صفقات منفصلة هي اتفاقات كامب ديفيد . ان ما يطلق عليه " عملية السلام " والتي طرحت حينئذ لم تجعل تحقيق سلم عادل وشامل في الشرق الأوسط أكثر قربا . بل أنها بدلًا من ذلك قد أسفرت عن زيادة التوتر في المنطقة وفي تعزيز الوجود الإسرائيلي في الأراضي العربية وفي دعم القسم العنصري للشعب العربي في الأراضي المحتلة ، وتبلورت في العدوان الإسرائيلي ضد لبنان وفي حصار بيروت وفي مذبحة صبرا وشاتيلا .

ان الهدف من العدوان الإسرائيلي الأخير هو زعزعة استقرار لبنان والتصفيه الجسدية لشعب فلسطين ، ومن ثم " تحل نهايتها " قضية فلسطين . هذه الاعمال والقسوة التي تسطو عليها قد واجهت ادانة حازمة من جانب الرأى العام العالمي .

ان الاحداث التي جرت في الاعوام الخمس والثلاثين الماضية قد برهنت مارا وأكده من جديد على أن الجهود الجماعية والنهج البناء والسعى بالخلاص من أجل سلم حقيقي ، يمكن فقط أن تحقق حلًا عادلاً لتلك الأزمة التي طال أمدها في الشرق الأوسط .

ان البيان السوفياتي - الامريكي المشترك الذي صدر في ١٩٢٢ ، كان خطوة صحيحة على الطريق الصحيح ، وقد أوضح بجلاء، أن الاعتراف بالحقائق مع الارادة السياسية يمكن أن يدعم قضية السلم في تلك المنطقة أيضاً . لكن من المؤسف أن تغيراً جوهرياً مفاجئاً طرأ على السياسة الامريكية ، حطم جميع الامال التي أثارها ذلك البيان المشترك .

ان وفد هنفاريا لا يزال على قناعة راسخة بأن مؤتمر دولياً وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، يمكن أن يحقق الاعمار العلام المفاوضات الرامية الى تسوية نهائية عادلة وشاملة لجميع أبعاد قضية الشرق الأوسط . انتنا نعتقد أن منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، ينبغي أن تشارك أيضاً في المفاوضات على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى .

A/37/PV.93
23-25

ان عدد اكبيرا من قرارات الأمم المتحدة قد نص بالفعل على الخطوط الارشادية الرئيسية ، والمبادئ الأساسية التي يمكن على أساسها التوصل لأى حل حقيقي للمشاكل . وال موقف العربي الموحد ، الذي أعرب عنه في اعلان فاس ، قد تبلور وفقا لروح الوثائق والمبادئ السالفة الذكر .

ومن المقبول بوجه عام ان الاستيلاء على الأراضي بالقوة أمر غير مسموح به ، ومن ثم فان الاحتلال غير الشرعي وضم الأراضي العربية من جانب اسرائيل هما انتهاك لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة وغير ذلك من معايير القانون الدولي . وفضلا عن ذلك ، ان الاحتلال مصدر مباشر للعديد من المشاكل الأساسية الكبرى . ان نتائجه - اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة والتداير الأخرى التي تتخذ لتفسيير الوضع القانوني ، والطابع الجغرافي والتكون демографي لتلك الأرضي - تهدىء احتمال التسوية الحقيقية الطويلة المدى . ومن ثم فان انسحاب اسرائيل الفوري وغير المشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة خلال أو بعد عام ١٩٦٢ ، بما في ذلك القدس ، هو شرط مسبق لا مناص منه لأى حل عادل للأزمة برمتها .

ان الضحية الرئيسية لأعمال العدوان الاسرائيلية ولسياسة الضم هو الشعب العربي الفلسطيني . ان مصيره في المستقبل هو القضية الرئيسية في أية تسوية ، وان مشكلته تمثل لب أزمة الشرق الأوسط بأكملها . ولا يمكن تحقيق السلام الدائم في تلك المنطقة الا اذا تم الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تحرير المصير وفي اقامة دولة المستقلة ذات السيادة ، والا اذا تم تحقيق ذلك بالكامل . ان قرار الجمعية العامة ١٨١ (٢ - ٢) لعام ١٩٤٧ قد نص فعلا على ان : " دولة عربية مستقلة سوف تبرز الى الوجود في فلسطين " . ان هذا القرار ما زال ساريا ، ودعوته الى اقامة هذه الدولة الفلسطينية المستقلة قد تأكّد مراوا في قرارات الجمعية العامة العديدة التي اعتمدت في السنوات الأخيرة .

ومن العناصر التي لها نفس الأهمية في أية تسوية شاملة مقبلة لقضية الشرق الأوسط ، فـ هي رأينا ، ضمان السلم والأمن في اطار حدود مضمونة دوليا لجميع الدول في المنطقة . ولكن يجب أن يذكر بعبارات قاطعة ان حق أي دولة في السلم والأمن لا يمكن أن يقوم على حرمان الآخرين المتورطة في النزاع من نفس هذه الحقوق .

(السيد راز ، هنغاريا)

وحيث ان الجوانب الاساسية لأزمة الشرق الأوسط متراقبة ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض ، فان أى تسوية حقيقة لهذه القضية ينبغي أيضا ان تكون شاملة . انتا نرى ان الاقتراح السوفياتي المكون من نقاط سنت الذى تقدم به الراحل ليونيد بريجنيف في ايلول / سبتمبر الماضي يعني بجميع هذه المتطلبات ، ويتنسق مع المبادئ التي تمت الموافقة عليها في فاس ، ويصلح كأساس راسخ لجميع الجهود المقبلة التي ترمي الى حل هذه القضية المسلحة دون أى ابطاء لا داعي له .

ان موقفنا تجاه الجوانب المختلفة في أزمة الشرق الأوسط معروف تماما ، وقد سجلناه في مناسبات سابقة . ونحن نشجب بحزم السياسة الاسرائيلية العدوانية القائمة على التوسيع ، ونؤيد القضية العادلة للشعوب العربية . وبهذه الروح انتا تعتبر ان احتلال الاراضي العربية غير قانوني ، وانضم بعض هذه الاراضي لاغ وباطل ودون اثر قانوني دولي . وبهذه الروح انتا تطالب بالانسحاب الفوري لاسرائيل من لبنان ، وبعبارة استقلال وسيادة وسلامة اراضي ذلك البلد ، ونؤيد بكل جوارحنا جميع الجهود التي تستهدف ارغام اسرائيل على التخلص من نهجها السياسي التوسيعى ودعم تسوية شاملة عادلة ودائمة لقضية الشرق الأوسط .

السيد كولا فايتشر (تشيكوسلوفاكيا) (نوجمة شفوية عن الانكليزية) : نحن أيضا قد تابعنا بمشاعر القلق الموقف الذى يتربى في الشرق الأوسط ، والذى أصبح بؤرة دائمة للتتوتر الدولى نتيجة لمواقف اسرائيل . ان التطورات في الشرق الأوسط وتصعيد العدوان الاسرائيلي في هذه المنطقة البالغة الحساسية تزيد بشكل كبير من امكانية توسيع نطاق النزاع .

ان توقيع مذكرة التفاهم المتبادل في مجال التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضى قد ألقى مزيدا من الضوء على الطبيعة التوسعية لهذا التحالف العسكري السياسي . وقبل ذلك بوقت طويل ، تذكرت اسرائيل ، بطبيعة الحال ، من تحدي قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، علاوة على المعايير المعترف بها للقانون الدولي ، وذلك بالاستمرار في احتلال الاراضي العربية ، وفي توسيع نطاق سياسة الضم سواء في الضفة الغربية للأردن أو في قطاع غزة أو على مرتفعات الجولان ، وبضم القدس ، وبقصف المفاعل النووي العراقي ، وبشن حرب ابادلة ضد الفلسطينيين ؛ ولكن بضم المصالح الصهيونية بحكم القانون والا ميريالية في امريكا الشمالية

في إطار التعاون الاستراتيجي المتبادل بدأت مرحلة جديدة يمكن أن تسبب كما أكدتها الأحداث المروعة في لبنان ، خطرا على كل من شعوب الشرق الأوسط والسلم الدولي .

ان مثلي هذه المصالح قد انتهجو سياسة القوة ، والضم وارهاب الدولة ؛ وان اسرائيل وتوسعها بما الوسيستان المناسبتان في يدي واشنطن لتنفيذ المفهوم الخطير باعلان مناطق مختلفة في العالم ، بما في ذلك الشرق الأوسط ، مجالات لمصالحها الحيوية . وليس ثمة شك في ان جوهر هذا المفهوم هو الادعاء المتفطر بالحق المقصور عليها في السيطرة على الموارد الطبيعية في الشرق الأوسط على طرق الوصول الى المنطقة ، وفي الوقت ذاته ، في تعزيز وجودها العسكري في تلك المنطقة الحساسة للغاية .

وكشرط أساسى لا غنى عنه للتوصل الى هذه الأهداف من الضرورى منع تكوين جبهة عربية موحدة ، وشاشة الفرق بين صفوف الدول العربية ، وعلى هذا الأساس ، كسب تأييد المزيد من الدول لاجراء محادلات منفصلة مع اسرائيل . وهذا الهدف يتبع أيضاً "روح كامب ديفيد" ضمن اطار اقتراح الولايات المتحدة في ايلول / سبتمبر الماضي بتسوية للشرق الأوسط . ومثل اتفاقات كامب ديفيد ، التي لا يمكن أن تعتبر مثالاً لتسوية شاملة دائمة وعادلة في الشرق الأوسط لأنها أبرمت دون اشتراك الشعب العربي الفلسطيني ، ومثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، فإن خطة الولايات المتحدة المقدمة في ايلول / سبتمبر هي أيضاً ذات طبيعة مناهضة للفلسطينيين . وكما أشرنا مؤخراً من فوق هذا المنبر ، بالاشتراك مع وفود أخرى ، ان السبب الذى يمكن وراء هذا هو ان هذه الخطة تتجاهل العناصر الرئيسية في حل مسألة فلسطين ، ألا وهي ، اقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ، والاشتراك - على قدم المساواة - لمنظمة التحرير الفلسطينية في عملية التسوية في الشرق الأوسط .

علاوة على ذلك ، تتجنب هذه الخطة المطلب المتعلق بانسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس . كما أنها تتجاهل عناصر التسوية ، وهي الفناصر ذات الطبيعة الجوهرية التي تأكّدت من جديد بموجب عدد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بدءاً بالقرار الذي لا يزال قائماً وهو القرار ١٨١ (ل - ٢) في ١٩٤٢ الذي ارتَأى إقامة دولتين ذاتيَّة سيارة . دولة عربية وأخرى يهودية على ما كان من قبل أقليم فلسطين .

لقد تأكّد الموقف الأساسي لتشيكوسلوفاكيا من جديد تجاه جميع الجوانب المعقّدة لتسوية مسألة الشرق الأوسط ، في عدد من وثائق السياسة الخارجية لمليدي مؤكّدة أهمية وحدة جميع البلدان العربية في نضال ناجح ضد الصهيونية والعدوان الاستعماري . كما أكدنا أيضاً في هذه الوثائق الحاجة إلى اعتماد تدابير فعالة ضد إسرائيل يمتنّى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

في البيان التشكيكي السوري المشترك المعتمد أثر الزيارة الرسمية الودية التي قام بها إلى تشيكوسلوفاكيا عبد الرؤوف الكسم رئيس وزراء سوريا في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ أعلن الطرفان أنهما :

” . . . يدينان الاحتلال الإسرائيلي لجزء كبير من لبنان وتدمير العديد من المدن والقرى والمichمات الفلسطينية علاوة على المذابح الوحشية في بيروت . ويدينان أيضاً الولايات المتحدة التي حالت دون اعتناد الأمم المتحدة لجزاءات فعالة ضد المعتدي ، التي بغير تأييدها العسكري والإقتصادي السياسي لما استطاعت إسرائيل غزو لبنان وتحقيق نواياها العدوانية . ويدين الطرفان ما قامت به إسرائيل منضم مرتفعات الجولان الامر الذي يشكل انتهاكاً سافراً للميثاق وجميع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي . ويعتبر الطرفان ان قرار الضم باطل بكل النتائج الناجمة عنه . وفي نفس الوقت ، يدين الطرفان سياسة القمع وإقامة المستوطنات الاستعمارية في الأراضي العربية المحتلة وتغيير الطابع العربي لتلك الأرضي . كما يؤكّد الطرفان مرة أخرى ان السلم الدائم العادل في الشرق الأوسط يمكن اعادته فقط على أساس الانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس واقرار الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب العربي .

الفلسطيني بما في ذلك حقه في اقامة دولة ، وحق الفلسطينيين في تقرير المصير والعودة الى ديارهم . وفي هذا السياق ، يعسر الطرفان عن اقتناعهما بضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في جميع المفاوضات الرامية الى ايجاد حل للحالة في الشرق الأوسط . ويشير الطرفان الى أهمية القرار الذي اعتمد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات العربية في فاس بشأن النزاع العربي الإسرائيلي . ويعبران عن تقديرهما البالغ للمقترحات السوفياتية الجديدة التي تؤيد المطالب المشروعة للبلدان العربية ” .

تتألف المقترنات السوفياتية من ست نقاط واقعية بناءة من أجل تسوية شاملة عادلة للموقف في الشرق الأوسط على أساس مبادئ نرى أنها تتنسق مع معايير القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة بشأن الشرق الأوسط . وهي تضمن العيش في سلم وأمن لجميع الشعوب في الشرق الأوسط سواء العربية واليهودية . يعتمد التنفيذ الناجح لهذه المبادئ على الجهود الجماعية المخلصة ، بعقد مؤتمر دولي للشرق الأوسط على أساس مشاركة جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . اننا نؤيد تماما هذه المقترنات التي تستهدف خاصة كبح جماح سياسة التوسيع واعادة العدل والسلم الى هذه المنطقة المفرطة الحساسية من العالم .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ظلّ حظ

جميع الدول والشعوب المحبة للسلم بقلق بالغ تزايد خطورة الحالة في الشرق الأوسط .

لقد بين العدوان الوحشي الأخير على لبنان وحملة الإبادة التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني بوضوح العلاقة القائمة بين سياسة المواجهة العالمية وتكتيس الأسلحة التي تنتهجها أكثر الدوائر الإمبريالية عدوانا وبين زيارة حدة النزاعات القليمية . لقد شجع هذا الأسلوب الإمبريالي المهدك حكام إسرائيل على تصعيد سياسة العدوان والتتوسيع .

ما من شك في أن السياسة الاجرامية للدوائر الحاكمة في إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والدول العربية هي احدى الأسباب الرئيسية للحالة الخطيرة في الشرق الأوسط . تحاول هذه الدوائر بمساعدة أكبر دولة استعمارية وتأييدها حل قضية فلسطين وفقاً لمفهومها أى عن طريق ابادة الشعب العربي الفلسطيني . تشرع هذه الدوائر ، خطوة خطوة ، في ضم الضفة الغربية وقطاع غزة بعد قيامها

بضم حزء من القدس ومرتفعات الجولان السورية انتهاكا للقانون الدولي . ان الخبرة المكتسبة خلال الشهور القليلة الماضية هي دليل اضافي على أن الحكام الاسرائيليين لا يتوقفون عن ارتكاب أية جريمة ، مهما كانت بشاعتها ، بغاية تحقيق تطلعاتهم الشوفينية لاقامة دولة كبيرة .

ان هذه السياسة تعرض جميع الدول والشعوب العربية للخطر . انها تطوى على تهديد خطير للأمن والسلم في جميع أنحاء العالم .

تبين الاحداث الاخيرة في الشرق الاوسط بوضوح ان سياسة العدوان وال الحرب التي تتوجهها اسرائيل تطابق الخطط الطويلة الاجل للامبرالية الامريكية ، التي ترمي الى تحويل هذه المنطقة الى رأس جسر استراتيجي موجه ضد الدول الاشتراكية وقوى التحرر الوطني . وما يثبت ذلك الانشطة المختلفة للولايات المتحدة لزيارة وجودها العسكري المباشر في الشرق الاوسط . ان السعي المستمر لا يجاد قواعد عسكرية جديدة لما يسمى قوة الانتشار السريع يخدم هذا الغرض . وما يعبر عن هذه التطلعات مساعي الامبرالية لتوسيع نطاق نشاط حلف شمال الاطلنطي تدريجيا تحت ستار ما يسمى "القوات المتعددة الجنسيات" .

ان استمرار الدعم الشامل ، سياسيا ، واقتصاديا ، وعسكريا ، للمعتدى يجب النظر اليه في ضوء ذلك . ويمكن فقط من واقع هذه الخلفية فهم سبب استمرار اسرائيل في احتلال أجزاء كبيرة من لبنان ، رغم مطالبة العالم أجمع بوقف هذا العدوان ، ومن الواضح أنها شوّم بترتيبات لا حتّلال طويل الاجل لstalk الأرضي .

ان صمود منظمة التحرير الفلسطينية وبطولتها في كفاحها لاعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، يحظيان بقدر كبير من الاحترام والتعاطف في جميع أنحاء العالم . ولقد فشلت كافة الخطط الامبرالية في القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية . وبات من الواضح ، منذ زمن طويل ، ان سياسة الصفقات المفصلة واستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، لن يقدر لها النجاح . ان جميع المحاولات التي تمثل لا حياء تلك السياسة عن طريق مبادرات جديدة مزعومة تهدف الى تعطيل المساعي الجادة للتوصّل الى حل سلمي عادل لنزاع الشرق الأوسط .

وفي ضوء سياسة اسرائيل وحلفائها الامبراليين التي تعرّض السلم للخطر ترى الجمهورية الديمقراتية الالمانية ان الوقت قد حان للعمل على تحقيق سلم شامل عادل دائم في الشرق الأوسط . وأنشاء زيارة للجمهورية العربية السورية ولدولة الكويت واجتمع بالسيد ياسر عرفات ، رئيس المكتب التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فان السيد اريك هونيكر ، الامين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الالماني ، ورئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراتية الالمانية ، قد أكد من جديد سياسة الجمهورية الديمقراتية الالمانية المبدئية فيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين .

وتعتقد الجمهورية الديمقراتية الالمانية أن الحل الشامل العادل لمشكلة الشرق الأوسط لن يتحقق الا على اساس انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٢ ، بما فيها الجزء العربي من مدينة القدس . ويطلب حل هذه المشكلة ضمن الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني ، بما فيها حقه في العودة ، وتقرير مصيره بنفسه ، واقامة دولته المستقلة الخاصة به تشبيهًا مع قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين .

وعلى ذلك الأساس ، يحظى اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المؤلف من ستة نقاط بتأييد الجمهورية الديمocratique الالمانية التام . وتندعو الجمهورية الديمocratique الالمانية كذلك إلى تنفيذ الاقتراح السوفيaticي الذي يقضي بعقد مؤتمر دولي ، دونما ابطاء ، بشأن الشرق الأوسط بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي سبيل مصالح السلم والامن في الشرق الأوسط وفي كل مكان من العالم ، فإن المواقف الموحدة والتداير التي تتخذها الدول العربية وجميع القوى المهتمة بإيجاد حل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط تكتسب أهمية قصوى . لذلك فإن الجمهورية الديمocratique الالمانية تؤيد القرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة العربي الثاني عشر ، الذي عقد في فاس ، لتعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى إيجاد تسوية عادلة دائمة لمشكلة الشرق الأوسط .

السيد لوبيز ديل آمو (كوبا) (ترجمة شغوفية عن الإسبانية) : ان التدهور السريع

للموقف في الشرق الأوسط يعتبر خطراً متزايداً على الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، ويشكل بذلك مصدر اهتمام مستمر للمجتمع الدولي . وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها هذه المنظمة والمجتمع الدولي بأسره لإيجاد حل عادل شامل دائم لنزاع الشرق الأوسط ، إلا أن بور التوتر الساخنة تلك لا تزال آخذة في التدهور وقد وصلت إلى أبعاد لم يسبق لها مثيل .

ولا تزال دولة اسرائيل تتحدى دون عقاب القرارات العديدة للجمعية العامة ومجلس الأمن وتنتهك بشكل منتظم مبادئ ميثاقنا ومقاصده ، ذلك الميثاق الذي وقعت عليه وتعهدت بالتزامه ، بوصفها عضواً في منظمتنا . ان مشكلة الشرق الأوسط بجميع أبعادها تعتبر تحدياً للأمم المتحدة وقدرتها على تطبيق المبادئ على الأساس الذي أنشئت من أجله . لقد أمن للتحدي الإسرائيلي الصارخ الاستمرار فقط عن طريق ذلك الدعم السياسي ، والدبلوماسي ، والاقتصادي ، والعسكري المفتوح الذي تقدم لهـا دولة عضو دائم في مجلس الأمن ، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، على أساس تحالفها الاستراتيجي الموجه ضد البلدان العربية وغيرها من شعوب المنطقة .

وكما نعرف جميعاً ، فإن الممارسة المنتظمة لحق النقض من جانب الولايات المتحدة في مجلس الأمن لا تزال تحول دون قيام جهاز الأمم المتحدة هذا باعتماد التدابير المناسبة لوضع حد للاعمال

الاحرامية ل تلك الحكومة الصهيونية . هل هناك تفسير آخر ، بخلاف الدعم غير المشروع الذى تقدمه الولايات المتحدة ، يمكن ايجاده لحقيقة ان عملا مثل ضم مدينة القدس ، أو المهاجم على المغامـل النوى العراقي ، أو ضم مرتفعات الجولان السورية ، قد يحدث دون أى عقاب ؟ وهل هناك تفسير آخر للنية المعلنة بضم الأراضي الفلسطينية المحتلة عن طريق التزايد المنتظم في عدد المستوطنات التي تقيمها اسرائيل بالقوة ؟ وهل هناك أى تفسير آخر ، للاحداث التي قامت بها اسرائيل مؤخرا في لبنان سوى الدعم الذى تقدمه الولايات المتحدة ؟

لقد شهد المجتمع الدولي على مدى الشهور القليلة الماضية أعمالا ذات طابع بريbery ، وهي أعمال الابادة التي قامت بها اسرائيل ، ولا يمكن مقارنة تلك الاعمال الا بالاعمال النازية الفاشية التي جرت أثناء الحرب العالمية الثانية .

ان مقاومة الشعب الفلسطيني للغزو الوحشي غير الانساني للبنان وعاصمه ، بيروت ، وجرائم الابادة الجماعية التي تمت ممارستها على اللاجئين العزل في مخيبي عبروا وشاتيلا ، تضيف صحفة جديدة الى سجلات البطولة التي تظهر عظمة الشعب الفلسطيني وشرعية نضاله ومطامحه .

وبعد مضي ثلاثة أشهر على انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بيروت ، لا تزال القوات العسكرية الاسرائيلية قابعة في الاراضي اللبنانية ، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الامن وفي تحد واضح للرأي العام العالمي .

لقد دلت الاحداث الأخيرة بشكل قاطع على الحاجة الماسة لايجاد حل لقضية فلسطين ، التي تمثل جوهر النزاع في الشرق الاوسط .

واذا ما أردنا السير قدما نحو ايجاد حل عادل ، شامل دائم للنزاع العربي - الاسرائيلي ، فانه يتحتم علينا أن نطالب بانسحاب اسرائيل الغوري من جميع الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة :

ألا وهي ، أراضي لبنان ، والضفة الغربية ، والقدس ، وقطاع غزة ، ومرتفعات الجولان .

ولا يمكن حل مسألة الشرق الأوسط الى أن يضمن لشعب فلسطين البطل ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف ، واحترام حقه في تقرير المصير ، واقامة دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وثمة خطوة هامة وبناءً في المسعي وراء حل شامل تفاوضي على أساس عادل هي عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، بمشاركة كل الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة .

ان حركة عدم الانحياز قد دابت على تركيز الاهتمام على قضية الشرق الأوسط وفلسطين وقد أبدت تضامنها وأيدت بفعالية قضية السلام في هذه المنطقة ، ونضال منظمة التحرير الفلسطينية من أجل استعادة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصريف للشعب الفلسطيني ، وأيدت الحركة هذه القضية وهذا النضال . وفي هذا الإطار عقدت بلدان عدم الانحياز اجتماعيين وزاريين لمكتب التنسيق في الكويت وقبرص على التوالي . وقد عقد هذان الاجتماعان لتناول العناصر الجديدة للتوتر في المنطقة فيما يتعلق بقضية فلسطين ، ولا تخاذ تدابير فعالة لدعم التضامن مع نضال الشعوب العربية وشعب فلسطين تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تحرير أراضيها . ان الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد في هافانا من ٢١ أيار / مايو الى ٥ حزيران / يونيو ١٩٨٢ قد أعطى أولوية تصوی لموضوع الشرق الأوسط وفلسطين ، وأكد ادانته لتلك السياسة التوسعية السافرة التي تنتهجها إسرائيل وقلقه العميق ازاء تلك السياسة التي تحول هذه المنطقة الى واحدة من البؤر الرئيسية للتوتر في العالم ، والتي تهدد كجزء من التصعيد العسكري الأميركي ، والأمن والسلم الدوليين . وأكد الوزراء أن سياسات الضم والقمع هذه برهان على أن إسرائيل تواصل انتهاك القانون الدولي ، وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة لمنظمتنا ، ومن ثم فإنها ليست دولة محبة للسلام . كما انهم يرون أن العون الذي تتلقاه إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية يشكل العامل الحاسم في تلك السياسة الدائمة التي تقوم على العدوان ، والاحتلال والاستعمار التي تنتهجها إسرائيل في الأراضي المحتلة وفي رفضها المتعنت للاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصريف لشعب فلسطين .

ان كوبا ترفع مرة أخرى صوتها عاليا في هذه الجمعية لكي تؤكد تأييدها الشديد لشعب فلسطين الذي وقع ضحية للعدوان الإسرائيلي ، وقبل كل شيء لمنظمة التحرير الفلسطينية الباسلة . ومرة أخرى تحت المجتمع الدولي على مساعدة جهوده بغية ايجاد الحل الذي نحن في م sis الحاجة اليه لمشكلة الشرق الأوسط على أساس انسحاب إسرائيل غير المشروط من جميع الأراضي العربية

والفلسطينية المحتلة ، ومؤسسة شعب فلسطين لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . ولن يكون من الممكن أن نضعن السلم والأمن في هذه المنطقة من العالم إلا عن طريق تحقيق هذه الأهداف .

السيد ناتورف (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بينما تواصل الجمعية العامة نقاشها بشأن الموقف في الشرق الأوسط ، لا يسعنا أن نستشعر نفمة تفاؤل في البيانات التي تم الادلاء بها حتى الان . لا تجد تقييماً يتمنى بأمكان حدوث تطورات ايجابية ؛ ولا نجد ما يمكن ان يتمنى بتحفيض التوتر في المنطقة ويفتح فرص جديدة لبناء هياكل السلام .

بل على النقيض من ذلك ، ان المناقشة العامة التي اشار فيها كثير من المتكلمين الى الاثار الخطيرة المترتبة على المشاكل القائمة في الشرق الأوسط ، ووجهات النظر التي قدمت خلال بحث قضية فلسطين منذ ايام قليلة مضت وكذلك المناقشة الراهنة يتجلى فيها القلق البالغ ازاء التطور الشديد الخطورة لاتجاهات الموقف التي أصبحت واضحة بجلاء في المنطقة في الاشهر الاخيرة .

ومنذ عام مضى اجتمعت الجمعية العامة وناقشت هذا البند في دورتها السادسة والثلاثين ، وكان معظم اعضائها ائذ على علم بالتدور السريع للحالة ، الذي هدد باندلاع حرب على نطاق واسع في أية لحظة . وكانت السحب القاتمة والثقيلة لسياسة اسرائيل التي تقوم على العدوان المتتساعد قد ألت بظلها الذي ينذر بالخطر على لبنان . ان اسرائيل واصلت دون همادة توسيعها في الاراضي العربية المحتلة باستخدام وسائل كثيرة ، مباشرة وغير مباشرة ، بما في ذلك الجهود الاستيطانية المتعمدة . وبالاضافة الى خطوةضم غير الشرعي للجزء الشرقي من القدس ، أضيفت خطوة أخرى . ان قرار البرلمان الاسرائيلي بعد تشرع اسرائيل ، وولايتها وادارتها على مرفقات الجولان كان برهاناً آخر على نوابها التوسعية . لقد اتاح دليلاً آخر اضيف الى تلك القائمة الطويلة بالتدابير غير الشرعية ، والامر الواقع وأمثلة اغفال حقوق الشعب العربي ، والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي وتحدي القرارات العديدة للأمم المتحدة . والاكثر من ذلك ، أن هذه الخطوة شكلت ، في الواقع الامر ، مقدمة للمعد وان المسلح الصارخ الذي شنته اسرائيل ضد لبنان في حزيران / يونيو ١٩٨٢ ، والذي رأته بعض الدوائر الاسرائيلية كطريق صحيح لحل مشكلة الشرق الأوسط .

ولا حاجة بنا لأن نكرر وصف قسوة العمليات الاسرائيلية السيئة السمعة ، التي نفذت بالغطرسة الوحشية والازدراء التام للمعايير الملزمة للجميع التي ينص عليها القانون الدولي . لقد

شهد العالم تلك العمليات أكثر من مرة على شاشات التلفزيون أو في صور مطبوعة . وان الرأي العام قاطبة ، بطيء في ذلك الرأي العام الإسرائيلي والجالية اليهودية بوجه عام ، كان رد فعله الصدمة العميقه والنفور .

ولم يتمكن الاسرائيليون من تحقيق هدفهم من التصفية المادية للفلسطينيين ، وفي مقدمتهم ، منظمة التحرير الفلسطينية وقد حفظت منظمة التحرير الفلسطينية التي صهرتها أعنف المعارك ، مع شعبها انتصارا آخر دعم تصميماها أكثر من اي وقت مضى . كما أنه عزز من مركزها السياسي ومكانتها الأدبية في المحافل الدولية .

والى يوم و كنتيجة للعدوان الاسرائيلي ضد لبنان ، فان الموقف في الشرق الاوسط قد ازداد تدهورا . ان القوات الاسرائيلية تحتل مناطق شاسعة من لبنان ، رغم المطالبة بانسحابها فورا وبغير شروط . وهكذا فان التدخل الوحشي في الشؤون الداخلية للبنان ، والاستفزازات ضد سوريا والتهديدات ضد العراق لا تزال مستمرة ، رغم الاحتجاجات التي تأتي من جميع انحاء العالم . وينجم عن التوتر في الشرق الاوسط آثار على نطاق اعرض من النطاق الاقليمي . ومثل البارود الذى يوضع في جهاز التفجير ، فان الموقف في المنطقة يشكل خطرا بالغا على السلم والا من الدوليين . ان العالم اجمع في انتظار تسوية سلمية هناك . ولكن كما هو معروف فان سياسة السلطات الاسرائيلية على مدى سنوات جعلت من المستحيل ايجاد حل دائم وعادل للازمة . ومن المعروف أيضا أن اسرائيل لا يمكن لها بمفردها أن تلعب دور رأس الحربة للعدوان . وفي اعمالها، على ايّة حال ، فانها تعتمد تماما على تلك القوى التي ترى في تصاعد التوتر في الشرق الاوسط ذلك الاحتمال القائم لتحقيق أهدافها الخبيثة . ان اسرائيل تعلم أنتها الحربة تتمنى بتائيد مطلق ومساعدة من حليفها الاستراتيجي ، الولايات المتحدة ، التي تتطلع بحماس الى الحشد العسكري في المنطقة ، والتوتر والعدوان الذي يخدم أهدافها .

ان المناهج الدعائية الجزئية والمنفصلة لما يطلق عليه عمليات كامب ديفيد ، وتقد في الولايات المتحدة خطة جديدة تقوم على اساس من تقييمها للموقف الجديد بعد عدوان اسرائيل في لبنان ، فانها في سياستها الخارجية وفي اعمالها الطائشة تحاول دعم أهدافها الاستراتيجية على حساب الشعب في هذه المنطقة ، مما يعود بالضرر على السلم والأمن الحقيقيين هناك . لقد قات بولندا بطريقة حازمة وقاطعة عبر السنوات بعرض موقفها الثابت تجاه الحالة في الشرق الأوسط ، وهو الموقف الذي يعكس دائماً قلقنا العميق وجهودنا الفعالة المكرسة من أجل تخفيف حدة التوتر ، وأخذاد جذوة ال悲哀 الساخنة وتحسين ذلك المناخ ، وكذلك دعم قضية السلم الذي ينتظره ويحتاج إليه شعب المنطقة ، ومن ثم شعوب العالم .

ومنذ أيام قليلة مضت فلقد تحدثنا خلال النقاش بشأن قضية فلسطين التي هي لب النزاع في الشرق الأوسط ، فأكّدنا على جميع الشروط الأساسية للتوصّل إلى سلم دائم عادل وشامل للمنطقة . تمشياً مع المبادئ الثابتة لسياسة بولندا الخارجية ، فلقد كانت هولندا من بين تلك الدول التي ترى أنه ينبغي الا تالوجهدا في العمل من أجل اقامة سلم دائم في الشرق الأوسط . ومن وجهة نظرنا فإن الطريق الوحيدة لذلك يكمن في السعي وراء تسوية شاملة تقوم على أساس واقعي . تنظر بولندا بارتياح للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها اي حل لقضية فلسطين وتسوية مشكلة الشرق الأوسط بطريقة شاملة كما طرحها مؤتمر قمة فاس لرؤساء دول وحكومات الدول العربية . اننا نرى أن الاقتراح السوفيaticي المكون من ست نقاط يشكل أساساً سليماً للتسوية السلمية في الشرق الأوسط ، وهو الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفيaticي في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ والمقابل في الامثل الشديد لمبدأ عدم السماح للاستيلاء على أراضي الغير بالعدوان ، وكذلك ضمان اعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وعودة الجزء الشرقي من القدس للعرب حتى يصبح جزءاً من دولة فلسطين ، وحق جميع الدول في المنطقة في وجود أمن ومستقل ، وفي تنمية على أساس متبادل ، ووضع حد لحالة الحرب واقامة السلام بين الدول العربية واسرائيل ، وتوفير ضمانات للتسوية على ان يكون الضامن اما الاعضاء الدائمين في مجلس الامن او مجلس الامن كل . كل هذه العناصر تشكل أساساً لتسوية حقيقة شاملة وعادلة ودائمة .

تعرب بولندا عن تأييدها لقضية السلام في الشرق الأوسط ، ليس بالكلمات وحدها ، بل بالأعمال أيضاً كما كنا في الماضي وما زلنا حتى الآن نشارك دائمًا في جميع الجهود الفعلية التي ترمي لإعادة السلام في المنطقة . واد نضع ذلك نصب أعيننا ، فلقد أسلمنا في هذه القضية المشتركة بأفعال محددة . فمنذ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ وعلى مدى تسع سنوات فإن الجنود البولنديين قد خدموا تحت راية الأمم المتحدة . إن أعمالهم العسكرية تعطي برهاناً آخر على التزام بولندا الشديد بقضية تعزيز السلام والأمن الدوليين . وأخذين هذا الهدف نصب أعيننا فلقد أعربت حكومة بولندا عن رد فعل إيجابي أزاء دعوة الأمين العام لاسهام الدول بقواتها المشاركة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى . ومن ثم فإننا نواصل الاشتراك بصورة مباشرة في عمليات حفظ السلام ، وذلك لصالح السلم ، ولصالح تنفيذ القرارات ذات الصلة للمنظمة ، وتمشياً مع روح الميثاق .

اننا نأمل في الوقت ذاته أن يتم التوصل إلى الشروط الازمة لا يجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط ، وذلك في أسرع وقت ممكن بحيث لا يكون هناك داع لوزع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة .

السيد أوفينيكوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ليس من المبالغة أن نقول بأن أنشطة منظمتنا في هذا العام ، إذا ما نظرنا إليها أشمل ، وإلى تطور الوضع الدولي في مجمله ، فسوف نجد أنها قد تأثرت إلى حد كبير بالأحداث في الشرق الأوسط . وفي هذا العام وحده اضطرت الجمعية العامة للانعقاد خمس مرات في دورات استثنائية طارئة ، بغية بحث الموقف في هذا الجزء من العالم . ولقد كرس له مجلس الأمن ٤٩ جلسة من جلساته ١١٨ التي عقدت هذا العام .

ان مثل هذه الاحصاءات المنذرة تعني أننا مرة أخرى لابد أن ننظر بشكل دقيق إلى طبيعة الأحداث التي تقع في الشرق الأوسط . ان الأرقام التي ذكرتها تبين تزايداً في نطاق عدوان إسرائيل وتوسيعها ضد الدول والشعوب العربية . لقد أخذت هذه الأعمال شكل حرب القرصنة ، تلك الحرب التي شنتها في لبنان ، والتي تمثلت في تصف وتدمير القرى العربية وحمامات الدم التي سالت من العدوان الوحشي ضد المخيمين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا ، التي سببت

صدمة مروعة للعالم بأسره ، من جراء القتل والمعاناة لعشرات الآلاف من أبناء الشعب العربي .
وفوق كل هذا هناك العقل الشرير للولايات المتحدة الذي يتمثل في الآلة العسكرية الرهيبة
لإسرائيل ، التي استخدمت كل الأسلحة المدمرة فائقة التطور في هجومها الوحشي على
الفلسطينيين واللبنانيين ، واحتلال نصف أراضي دولة مجاورة مستقلة عضو بالأمم المتحدة .
ومنذ وقت ليس بالبعيد ففي كامب ديفيد كانت هناك تأكيدات قاطعة بأن الاتفاقيتين اللتين
وتّعا هناك تمثلان خطوة أساسية نحو الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط . ما هو نوع السلام
هذا ، لقد وضح جلياً حقيقة أنه بعد كامب ديفيد سفك من الدماء أضعاف ما سفك في عدد وان
اسرائيل في ١٩٦٧ .

ان المذكرات التي تم نشرها مؤخراً للرئيس السابق للولايات المتحدة السيد كارتر ، تبين انه خلال مباحثات كامب ديفيد فان الامور التالية قد وضحت بجلاءً : اولاً ، ان اسرائيل رفضت الحكم الاساسي للقرار (٢٤٢) (١٩٦٧) حول عدم جواز اكتساب الاراضي عن طريق القوة ، وذكرت أن هذا لا ينطبق لا على مرتفعات الجولان السورية ، ولا على الضفة الغربية لنهر الأردن ، ولا على قطاع غزة . ثانياً ، ان اسرائيل لم تقبل سحب قواتها من الأراضي المحتلة ، بل كانت تستهدف بالآخر ضمها . ثالثاً ، لقد انتوت اسرائيل أن تحتفظ بمستوطناتها في الضفة الغربية بتل حران وتوسيع نطاقها كوسيلة هامة لتعزيز احتلالها . ورغم كل هذا فلقد وقعت الولايات المتحدة على توافق كامب ديفيد ، ذلك التواطؤ الذي تم أساساً على حساب الشعب العربي الفلسطيني .

وما حدث بعد ذلك معروفاً تماماً . فبعد كامب ديفيد مباشرة نجد أن الطبيعة العدوانية لإسرائيل وسياساتها المناهضة للعرب قد اتضحت بشكل أكثر سفوراً . وبعد ذلك التواطؤ المنفصل ، لجأت تل أبيب إلى ضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان ، ورسخت من غزوها القرصاني للبنان كما تحكم قبضتها الان حول الاراضي الفلسطينية . لم يحاول حكام اسرائيل باية طريقة اخفاء نيتهم الحقيقية بان المرحلة الثانية هي ضم الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة . لقد حاولوا الشعب الفلسطيني إلى رهينة جماعية . لقد وقع هذا الشعب ضحية المخططات الصهيونية الشوفينية في محاولة لانشاء ما يسمى بـ اسرائيل الكبرى . ويمكن للمرء أن يعجب بحق كيف يمكن تفسير حقيقة أن المعتمدي قد ازداد صلافة وهو بطن من وازع أو رادع . ان الرد بسيط للغاية ، لقد حدث هذا لأنه اعتمد دائمًا ولا يزال يعتمد على شريكه وحامييه على المدى الطويل ، الولايات المتحدة الأمريكية . ومن الواضح تماماً انه من غير الممكن ماديًا أن تستمر اسرائيل في سياساتها العدوانية والتوسعية اذا لم تكن الترسانات العسكرية الأمريكية مفتوحة على مصراعيها أمامها ، واذا لم يكن هناك تدفق دائم وغير للمعونة الأمريكية ، واذا لم تظللها بعد كل هجمة عدوانية وبصورةالية تلك المظلة الأمريكية من الدعم السياسي والدبلوماسي .

ونحن الحكومة الأمريكية التي تجد من المكلف ان تهتم برعاية كبار المواطنين بها والعاطلين في بلدها ، لا تجد عبئاً أو صعوبة في ان تخصص لـ اسرائيل سنوياً مساعدة على شكل تسهيلات أو معونة لا تردد تبلغ الاف الدولارات لكل اسرائيلي . وبما أن الحرب والعدوان باهظا التكاليف ، فقد قرر حماة اسرائيل في واشنطن مكافأة المعتمدين الاسرائيليين على الحرب العدوانية التي شنوها على لبنان . وخلال السنة المالية الحالية يعتزمون رفع مستوى الهبات والديون التي لا ترسد الى ما يعادل نصف المعونة العسكرية الأمريكية لتل أبيب ، التي تبلغ حوالي بليونين من الدولارات . ان الحرب الاجرامية التي شنها الاسرائيليون ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني كانت تنظر اليها واشنطن باعتبارها وسيلة مواتية لاحاداث تغيير سياسي جذري في خريطة الشرق الأوسط ، تتمنى مع طموحاتها الشاملة وعند ما يمس الأمر المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، كما يفسرها المخططون الاستراتيجيون في واشنطن ، فإن الدم ، والدمار ، والقتل وكل الجرائم التي ترتكب ضد الشعب انما هي ببساطة ليست ذات أهمية .

والدليل الواضح على هذا ورد في مقال نشر في النيويورك تايمز في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام ، كتبه ادميرال مقاعد معروف تماما هو السيد زومولت ، الذي يقول من وجهة النظر العسكرية البعثة أمورا هي دائما مما يتخرج السياسيون والدبلوماسيون الأمريكيون الكلام عنها صراحة :

"في الحكومة . . . كان هناك اعتراف ، منذ بدء العملية مباشرة [في لبنان] بأن أهداف اسرائيل الاستراتيجية في الحرب توازي تماما المصالح الأمريكية ."

(النيويورك تايمز ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ص ٣٥ ألف)

ولن يمكن التوضيح أكثر من هذا . خلال أحداث لبنان ، فإن جوهر السياسة الأمريكية في الشرق الأدنى قد انكشف تماما . وقد نسقت أعمال اسرائيل تماما في إطار هذه السياسة ، رغم أنه في بعض الأحيان تنتاب واشنطن الدهشة أزاء بعض الأعمال الوحشية التي تت加وز الحدود ، والتي ترتكبها عميلتها اسرائيل . وعلاوة على ذلك ، فإن التحقيقات بشأن استخدام اسرائيل للقنابل العنقودية ضد السكان المدنيين في لبنان ، والتي اعلنت بكل فخر هذا الأمر في حزيران / يونيو من هذا العام ، قد اختلفت في بيروقراطية واشنطن . وان طائرات اف ١٦ ، التي وعدت الولايات المتحدة بها تل أبيب في ١٩٧٥ والتي ثار بشأنها بعض الجدل فيما يتعلق بالتأجيل في خضم الحرب اللبنانية ، قد أرسلت ، كما ذكرت الصحافة ، إلى اسرائيل في موعدها . كل هذه ، بالطبع ، أمور يُعرف لها ، وهي ليست من قبيل الصدفة .

ان سياسات واشنطن في الشرق الأوسط تنبع من رغبة صريحة طاغية في السيطرة السياسية والعسكرية على البلدان العربية ومواردها الطبيعية والبشرية . ولهذا الغرض نفسه ومنذ نهاية العقد الماضي كانت هناك محاولات متعددة واسعة النطاق لفرض وجود عسكري أمريكي في ذلك الجزء من العالم ، لكي تكون به شبكة قوية من القواعد العسكرية ترابط فيها مجموعات متقدمة من قوات التدخل السريع الشائنة . وفي هذه الحالة ، تلعب اسرائيل ، كما هو شأنها دائما ، دور التابع الأمين للأمبرالية الأمريكية . ان حقيقة أن اسرائيل شريك لا يعنيه فقط سوى مصالحه الخاصة لا تتنافس مع الخطوط العامة المشتركة بين السياسات الإسرائيلية ومصالح الولايات المتحدة . ان التحالف بين الولايات المتحدة واسرائيل ، والاتفاقات التي تمت بشأن التعاون الاستراتيجي كانت تهدف الى قهر العالم العربي واحتضانه للسيطرة وضمه في إطار التوسيع الأمريكي .

ويمكن لأى شخص يود ان يعرف المزيد عن الخطط الأمريكية الامبرالية الطموحة أن يقرأ كتاب ملفين كونيت بعنوان "عامل النفط في سياسة الولايات المتحدة منذ ١٩٨٠ الى ١٩٩٠" . وقد طبع هذا العام تحت اشراف لجنة العلاقات الخارجية . ويوضح ذلك الكتاب تماماً أن السياسة بمساعدة القواعد الأمريكية والوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط ، ترمي الى تحويل النفط العربي الى ملكية الولايات المتحدة .

ان الخطة الامريكية تقضي بأن يكون تحديد مقدار المترول الذى يجب استخراجه ، والى أين سوف يصدر رواية أسعار أمرا ليس متروكا للعرب بل في يد الولايات المتحدة الراسخة القدم في الشرق الأوسط . وهذا يعنى ، ببساطة ، مخططا لاعادة استعمار الشرق الأوسط والسيطرة على موارده النفطية .

وهناك تفصيل آخر في هذا الكتاب يثير الدهشة . ان الولايات المتحدة تنوى ترسير وجودها في هذه المنطقة ، ليس فقط بشكل يضر بمصالح العرب ، بل أيضا على نحو يمس مصالح دول أوروبا الغربية التي تعتبر في هذا الصدد منافسا للولايات المتحدة . انتنا نؤكد مرة أخرى ، أن هذا الكتاب لم يكتبه كاتب واحد ، وإنما هو نتاج مناقشة عميقة ومستفيضة وتحليل وتحليل وخطيط في هيئة امريكية معينة تختص بسياسة الولايات المتحدة الخارجية ، وهي لجنة العلاقات الخارجية ، التي تعتبر منذ زمن طويلا لوزارة الخارجية الأمريكية . ان أعضاء هذه اللجنة يحتلون تقريراً نصف المناصب العليا في مجال السياسة الخارجية في الحكومة الحالية ، بما في ذلك نصف عدد مساعدى وزير الخارجية . ويعنى اخر ، ان هذه التفاصيل المحسوبة تمثل ، على وجه التقرير ، موقف الولايات المتحدة الحقيقي الذى سوف يتخذ في الشرق الأوسط خلال العقد الحالى . ولا بد أن نذكر بهذا عند ما تحاول حكومة واشنطن أن تظهر نفسها كمناصر يسعى الى حل قضية الشرق الأوسط ، بينما تتلاعب ببعض الدول العربية في محاولة لاشراكها في عملية أعلنت هي نفسها أنها مجرد استمرار لسياسة كما بدأ في الـ .

وبالنسبة للغالبية العظمى من الدول ، هناك حقيقة لا يمكن دحضها ، وهي أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام عادل و دائم في الشرق الأوسط إلا إذا حلت قضية الشرق الأوسط عن طريق اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة . ان انشاء دولة مستقلة في فلسطين هو المسئولية المباشرة للأمم المتحدة ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ . ومع ذلك ، فإن الخطة الامريكية تبين بوضوح وجلاً ان الولايات المتحدة ضد انشاء هذه الدولة .

ومن المعترف به على نطاق واسع ، والمجسد ايضا في قرارات الام المتحدة ، ان مشكلة كيفية تحقيق الآمني الوطنية لشعب فلسطين لا يمكن حلها دون اشراك منظمة التحرير الفلسطينية . وقد اعترف بذلك أيضا العديد من بلدان اوروبا الغربية . غير أن الخطة الأمريكية ، رغم ذلك ،

تنكر تماماً حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن تكون طرفاً في هذه التسوية . ان واشنطن تكاد تتحاشى القضية الجوهرية وهي ضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في ١٩٦٧ .

ان كل القرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة تقوم على افتراض مفاده أن الأمان الحقيقي في الشرق الأوسط لا يمكن ان يكون دائماً الا اذا تمت به جميع الدول والشعوب في المنطقة . ومع ذلك ، فان المقترنات الامريكية تشیر على الدوام الى امن اسرائيل وحدها . ولكن ، من الذي يهدد الامان ؟ اليست هي اسرائيل التي شنت ، تكراراً ومراراً ، هجمات ضد البلدان المجاورة وما راست الارهاب الجماعي والمذابح الجماعية ضد الشعب الفلسطيني ؟ اليست هي التي تحتل ارض الغير ولم تحاول اخفاً نيتها الحقيقية في تروسيخ ذلك الاحتلال ؟ اذا ذكر اي شيء يتعلق بالأمن فلا بد ان يكون ذلك امن العرب في المقام الأول ، وبصفة خاصة شعب فلسطين .

ومرة أخرى ، تحتوى الخطة الأمريكية على ادعاء طنان ليس له ما يبرره من جانب الولايات المتحدة بأن لها الدور القيادي في شؤون الشرق الأوسط ، هود ور الحكم ، الذي لم يخوله أحد القيام به ، الحكم الذي يحق له ان يحدد خريطة الشرق الأوسط . وهكذا نجد ان ما يسمى المبادرة الأمريكية ، يؤكد ببساطة حقيقة مفادها - كما ذكر السيد غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتي من فوق هذه المنصة - ان واشنطن :

" لا تزال تفكر في اطار الاملاء والعداء تجاه العرب اكثر مما تفكر في شروط السلم " .

(A/37/PV.13 ، ص ٣٨ - ٤٠)

ان هدف هذا هو اثارة الفرق بين البلدان العربية واعرافها ضد التوسيع الأمريكي الاسرائيلي واملاء قرارات مناسبة للولايات المتحدة واسرائيل وحدهما .

ومع ذلك ، وكما أظهرت التجربة ، بما في ذلك تجربة الأعوام الأخيرة ، فإن خطط الولايات المتحدة تستهدف ، مرة أخرى ، ان ت Kelvin الشعب العربي وأن تحرم الفلسطينيين من حقوقهم في المستقبل . غير أن هذه الخطط لا تعد وأن تكون مجرد حلم استعماري عسير التحقيق ، اذا لا أحد يمكنه ان يعيد عقارب ساعة التاريخ الى الوراء .

(السيد اوفينيكوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ان نيران الحرب ، التي اشتعلت مرة اخرى هذا الصيف في لبنان قد أوضحت الحاجة الى اتخاذ خطوة فورية ومسؤوله لمحاولة حل مشكلة الشرق الأوسط . وقد حبذا الاتحاد السوفيaticي باستمرار ، من جانبه ، ايجاد تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط على اساس قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ذات الصلة . وهذا هو الغرض الاساسي الذي يهدف اليه اقتراح الاتحاد السوفيaticي بشأن الشرق الأوسط المؤرخ في ١٥ ايلول / سبتمبر من هذا العام ، والذي يمكن أن يلخص على النحو التالي :

أولاً ، أنه يجب الامتناع بكل دقة لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق العدوان . ومعنى هذا هو اعادة جميع الأراضي التي احتلتها اسرائيل منذ ١٩٦٧ الى العرب . وهي مرفوعات الجolan السوري والمضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة والأراضي اللبنانية . وأنه ينبغي اعلان حربة الحدود بين اسرائيل وجيرانها العرب .

ثانياً ، ينبغي ، بطريقة عملية ، ضمان حق الشعب الفلسطيني العربي غير القابل للتصريف في تقرير المصير ، وحقه في اقامة دولته المستقلة على الأراضي الفلسطينية التي سوف تحرر من الاحتلال الإسرائيلي أي الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة . ويجب أن تهياً للاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ، فرصة العودة الى ديارهم أو تعويضهم عن الممتلكات التي تركوها خلفهم .

ثالثاً ، ينبغي اعادة الجزء الشرقي من القدس الذي احتلته اسرائيل في عام ١٩٦٢ الى العرب وأن يكون جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية ويجب أن يكون هناك ضمان للوصول الى القدس لكل الذين ينتسبون الى الديانات التي تعتبر هذه المدينة مقدسة.

رابعاً ، ضمان حق كل الدول في الاقليم للعيش في أمن واستقلال وتنمية ، وذلك بصفة متبارلة اذا من المستحيل ضمان أمن أي شعب بينما ينتهك أمن الشعوب الأخرى .

خامساً ، يجب وضع حد لحالة الحرب بين البلدان العربية واسرائيل واقامة السلم فيما بينهما وهذا معناه أن كل اطراف النزاع بما في ذلك اسرائيل والدولة الفلسطينية ينبغي أن تتعهد باحترام متبارل للسيادة وسلامة أراضي واستقلال كل البلدان في المنطقة ، ومحاولة حل كل خلاف يقع بينها بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات .

سادساً ، ينبغي وضع واعتماد الضمانات الدولية لمثل هذه التسوية . ان دور الضامن يمكن أن تقوم به الدول الاعضاء الدائرين في مجلس إلا من على سبيل المثال ، أو أن يقوم بذلك مجلس الأمن بأكمله .

ان مثل هذه التسوية الشاملة العادلة الدائمة لا يمكن التوصل اليها الا على أساس الجهد الدولي الجماعي الشاملة لكل الاطراف المعنية بما في ذلك بطبيعة الحال منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين . ان الاتحاد السوفيتي قد أكد مراراً استعداده لاتخاذ تدابير عملية في هذا الاتجاه وأن يتعاون مع من يرغب رغبة صادقة في الاسهام في احلال السلام الدائم في الشرق الأوسط . ان هذا هو هدف الاقتراح السوفيتي الذي يقضي بعقد مؤتمر دولي حول قضية الشرق الأوسط .

وكذا ذكر في الاجتماع الذي تم في ٣ كانون الاول / ديسمبر في موسكو بين القادة السوفيات ووفد جامعة الدول العربية برئاسة الملك حسين ، فإن نهج الاتحاد السوفيتي للبحث عن حل لمشكلة الشرق الأوسط في الواقع يتفق مع المبادئ الخاصة بالتسوية التي اعتمدت في قمة فاس العربية وهذا النهج يعني فرصة حقيقة لعمل منسق واسع النطاق بغية التوصل الى سلم حقيقي في هذا الجزء من العالم . ان دولاً مفيدة الدعم هذه التسوية ينبغي ان تقوم به الام المتحدة ايضاً .

ان تسوية عاجلة وشاملة للنزاع في الشرق الاوسط تعتبر أمراً يتنافى مع المصالح الحيوية للكل الشعوب في المنطقة . ومن ناحية أخرى فان أي تأخير لهذه التسوية استثناء الى أية ذريعة مهما كانت - و مثل هذا التأخير من الواضح انه يخدم الأغراض الاستعمارية - من شأنه أن يؤدي الى نزاعات جديدة وسقوط الآلاف من الضحايا . واذا كان جذوة هذه المفتوحة من بحروات التوتر ما يهدى العالم قاطبة . واذا ما اتخذت الأحداث هذا المنعطاف المأسوي في المستقبل ، فإن المسؤولية عن ذلك لن يتحملها حكام كل أبيب بظموحاتهم التوسيعة فحسب ، بل ستقع أيضاً على عاتق هؤلاء الذين يسلعون اسرائيل ويمولونها ويهبونها لها الغطاء السياسي .

السيد غلوسب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : علينا أن نلاحظ مرة أخرى أن الوضع الخطير الحاد في الشرق الاوسط قد تدهور خلال السنة الحالية ، وأنه ينطوى على أحد أهم مصادر التوتر في العالم . والآن أكثر مما مضى ، أصبح من الواضح أن سياسة اسرائيل العدوانية هي العقبة الأساسية في طريق السلام والأمن لكافة شعوب ودول المنطقة .

ان سياسة التوسيع والعدوان قد حولت المنطقة بأكملها الى واحدة من أخطر بؤر الأزمات ان هذه السياسة وهذه الممارسات تنتهك القانون الدولي وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بشكلة الشرق الاوسط . ان اسرائيل بسلوكها هذا تبدى تجاهلاً لهذه القرارات التي اعترفت في بعض المراحل بأنها مقبولة .

ان اسرائيل لا تزال تحتل الاراضي العربية مما يتعارض مع المقررات والقرارات التي اعتمدتها مجلس الأمن والجمعية العامة . وبالإضافة إلى ذلك ، فمن الواضح ان اسرائيل تضع خططاً لضم اراض جديدة . ان سياسة التوسيع قد اسفرت عن عداون جديد وتسبيب في مavanaugh آلاف من الفلسطينيين واللبنانيين المدنيين في لبنان حيث لا توجد أية مؤشرات لأى انسحاب . وفي الأرضي الفلسطينية المحتلة وفي مرتفعات الجولان السورية ، تم تكثيف اجراءات القمع وتغيير الطابع الوطني والسكاني والإداري . كما ان الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان ولكلفة قواعد السلوك الدولي والتتجاهل التام لمقررات وقرارات الأمم المتحدة ، يعطيان دليلاً اضافياً على السياسة الخطيرة للغاية التي تحاول اسرائيل عن طريقها فرض ارادتها وسيطرتها على المنطقة .

ان هذا التطوير يزداد خطورة لا سيما انه يواكب التدهور الحالى في الموقف الدولي في مجده . انه ينطوى على محاولة لفرض شريعة القوة والسلطة والعنف في العلاقات الدولية . وهذه ظاهرة جديدة لسياسة القوة وفرض الارادة الاجنبية التي يواجهها العالم المعاصر في كافة المجالات . ان سباق التسلح وسياسة استخدام القوة والتوسيع ، ومناطق النفوذ مترافقاً تشكلاً معاً تقليلاً على العالم . ونتيجة لذلك ، فان الأزمات القائمة لم تحل بل تجددت وازدادت حدة ، كما ظهرت أزمات جديدة . وفي ظل هذه الظروف ، فان أزمة الشرق الأوسط تشكل احدى بؤر التوتر الخطيرة .

ان الجانب السبز لهذه الأزمة هو أنها تدور في منطقة استراتيجية حساسة تقع على مفترق الطرق بين أفريقيا وأسيا والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي . وان اي تدهور في هذه المنطقة له آثار تتجاوز حدودها . ولذلك ، فان بلدان عدم الانحياز تشير دائمًا الى الحاجة للحثة لايجاد حل لأزمة الشرق الأوسط .

ان التطورات في الشرق الاوسط ، ولا سيما بعد العدوان والمذابح الاخيرة في لبنان توضح مرة اخري اننا ازاً نزاع بين سياستين متعارضتين تتميزاً احدهما بطبيعته المجتمع الدولي ولدان عدم الانحياز والبلدان العربية من جهود للسير في الطريق المؤدى الى سلم عادل و دائم مع الأخرى في الاعتبار كل الحقائق الاقليمية والعالمية ، ولقد حظيت هذه السياسة بأكبر قدر من التأييد وعززت وضع منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني أدبياً وسياسياً . والسياسة الأخرى فهي التي تقوم على تجاهل الجهود الرامية الى ايجاد حلول دائمة وعادلة عن طريق الحوار فيما بين الأطراف المعنية باشرارة على قدم المساواة . وبدلاً من بذل جهود بناءة لتحقيق السلم ، نجد أن سياسة القوة والتهديدات الجديدة ، مستمرة .

انه من غير المقبول أن يمارس حق على أساس انكار نفس هذا الحق على شعب آخر . كان حق البقاء لا يمكن تأمينه بالقوة التي تنكر هذا الحق على الآخرين . ولا يمكن لأحد انكار حق الشعب الفلسطيني في هويته الوطنية والثقافية وفي تقرير المصير وفي اقامة دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مثله الشرعي الوحيد المعترف به دولياً . ان محاولات اعطاؤه صورة شوهة عن الكفاح العادل لشعبه ووضع هذا الكفاح في سياق تنافس الكل ، هي سياسة تذكرنا بفترة الحرب الباردة . انها تعرض للخطر استقلال وسيادة جميع شعوب ولدان المنطقة بما في ذلك شعب اسرائيل نفسه .

يجب علينا أن نبذل جهوداً جديدة لرفض سياسة الأمر الواقع ، ولا يجاد حل للأزمة على أساس شامل . ويتعمّن على المجتمع الدولي السعي لتحقيق هذا الفرض على أساس اعتراف أكبر وأوسع نطاقاً بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، ورفض القرارات غير الشرعية التي اتخذتها إسرائيل فيما يتعلق بارتفاعات الجولان السورية ، وعلى أساس التأييد الجماعي لسيادة ووحدة أراضي واستقلال وعدم انحياز لبنان .

لقد شاركت بلدان عدم الانحياز بصورة دائمة وفعالة في هذه الجهود . ومن البشوار المشجعة في هذا المجال ، ساهمة بلدان أخرى تكون أكثر تحديداً وتقوم على أساس احترام مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالعدوان والقوة ، وبالاضافة إلى حق كل شعب في التنمية الوطنية والاجتماعية في ظل الحرية . هذه المبادئ واردة في كل القرارات الهامة لأجهزة الأمم المتحدة .

وقاسمها الشترک هو حق كل شعب وكل فرد في تقرير مصيره بحرية ، وحق كل بلد في العيش في استقلال وأمن .

في اجتماعاتها الاستثنائية على مستوى الوزراً المكرسة لقضية فلسطين والشرق الأوسط التي عقدت في الكويت وفي نيقوسيا في نيسان/ابريل وتموز/بؤلية الماضيين ، ذكرت بلدان عدم الانحياز مرة أخرى ، أن الأزمة يجب أن تحل على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتحت اشراف المنظمة العالمية . وترى هذه البلدان أن الحل الشامل والعادل والدائم يجب أن يقوم على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة .

اتنا نعتبر انه رغم الصعوبات والتطورات غير المواتية ، يوجد تواافق آراء في المجتمع الدولي بالنسبة لمضون وسبل حل الأزمة ، ان مقترحات قد منها أطراف دولية عديدة ، ولا سيما مقررات مؤتمر القمة المنعقد في فاس ، تجعلنا أكثر قناعة بأن جهوداً إضافية ومتضافة ينبغي بذلها لكي نخلق في الأمم المتحدة ظروفاً مواتية لحل سياسي وسلبي للأزمة ، بمشاركة فعالة ومتكافئة من كل الأطراف . ان هذا ينبغي ان يتم بسرعة ، لا سيما وان الوقت لن يمهلنا في الشرق الأوسط . وبهذا الأسلوب تكون المنظمة قد اضطاعت بمسؤولياتها والتزاماتها المتعلقة بتحقيق التطلعات العادلة للشعب الفلسطيني ، وساهمت بنفس القدر في تنفيذ المبادئ الواردة ضمن أساس سلمتنا وأمننا جميعاً .

لقد أيدت يوغوسلافيا دوماً حل القضية الفلسطينية بأزمة الشرق الأوسط على أساس احترام جميع المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وبمادئ سياسة عدم الانحياز ان هذا سوف يؤدي الى إزالة آثار العدوان وتمكين شعوب وبلدان المنطقة من العيش في سلام واستقلال . انطلاقاً من مثل هذه المواقف ، وكما هو الحال عندما يقع عدوان أو يتم انكار الحقوق الأساسية للشعوب ، سوف تستعر يوغوسلافيا في دعم جميع الجهود الرامية الى ارساء أساس الحل العادل والشامل والدائم .

هذا الحل سيكون ميسوراً على أساس انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٢ بما فيها القدس ، ومارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير

(السيد غولوب ، يوغوسلافيا)

المصير وفي هويته الوطنية وفي سيادته وفي اقامة دولته ، وعلى اساس شراكة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة في كافة الجهود والمحاولات الرامية الى ايجاد حل دائم للأزمة . ان الجزء المتم لهذا الموقف هو الاعتراف بحق كل بلدان وشعوب المنطقة في تنمية اجتماعية آمنة ومستقلة وسلبية داخل حدود معترف بها ، بعيدا عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

نحن نتوقع على اساس هذه المناقشة ان الجمعية العامة وفقا لمسؤولياتها ، سوف تعتمد القرارات ذات الصلة الرامية الى تحقيق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة ، وايجاد حل سلمي دائم لأزمة الشرق الاوسط ، بما سيسمح في تعزيز السلم والا من الدليلين .

رفع الجلسة الساعة ١٣/٢٠

A/37/PV.93
68